فيض العلم
أكاديمية فيض العلم
FaidhUlilm Academy

المؤتمر الدولي الأول
القراءات القرآنية وعلومها
الجزء الرابع



انعقاد المؤتمر

26، 27، 28 أغسطس 2023

مدير أكاديمية فيض العلم
أ. أسماء محمد الأروش

رئيس المؤتمر
د. أمير عادل الديب

المؤتمر الدولي الأول

القراءات القرآنية وعلومها

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الدولي الأول

القراءات القرآنية وعلومها

مدير أكاديمية فيض العلم

أ. أسماء محمد الأروش

رئيس المؤتمر

د. أمير عادل الديب

الطبعة الأولى

٢٠٢٣م – ١٤٤٥هـ

كافة الآراء الواردة في الأبحاث والدراسات المنشورة في كتاب المؤتمر تعِبّر عن وجهات نظر أصحابها فقط، ولا تُعِبّر بالضرورة عن رأي أكاديمية فيض العلم

الناشر: أكاديمية فيض العلم

الرد على منع التكبير العام

خادم أهل القرآن الكريم

د.إيهاب فكري

المقدمة

الحمد لله الذي يسر أسباب السعادة لمن أراد الخير له، وخص باللطف من شاء من عباده، ولقصد الخير والإرشاد أهَّله، فاهتدى لمناهج الفلاح، ورفعت له ألوية القبول والنجاح، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سند كافة الفضائل، وعلى آله وأصحابه الذين نالوا بصحبته ما سعدت به الأواخر والأوائل.

والجواب: أن هناك فارقًا بين ألا تختار القراءة بالتكبير العام كما اختار ذلك الأستاذ يوسف أفندي زاده، وهو في نفس الوقت لم يمنع غيره من القراءة به، وبين من منع ذلك بالمرة بالتعالم والتباهي، وهذا من الأدلة الواضحة على وقوع الضعف العلمي الذي يزداد مع الوقت؛ لقوله –صلى الله عليه وسلم–: "إن من أشراط الساعة أن يقل العلم، ويظهر الجهل"[١]، وقوله – صلى الله عليه وسلم –: "اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا فسئلوا فأفتوا بغير علم"، وقوله – صلى الله عليه وسلم–: "كل عام ترْذُلون".

وهذا المنع يفتح باب الطعن في نقل القرآن، ومنع التكبير أخف من منع غيره مما يمنعه هؤلاء المعاصرون من أوجه قرئ بها القرآن مئات السنين، ولا ينظر هؤلاء المدعون للازم كلامهم الذي يفتح الباب للكفار أمثال: مرجليوث، وجولد تسهير، وأشباههم من المعاصرين، أمثال: زكريا بطرس، ورشيد حمامي، في الطعن في حفظ الله تعالى لكتابه، وهذا المدعي لو سئل عن مسألة في الحيض أو النفاس أو الطلاق لتورع وتوقف عن الفتوى، أما الكلام فيما يفتح باب الطعن في نقل كتاب الله تعالى فهو مما يتباهى به هؤلاء، أسأل الله تعالى أن يكف شرهم عن المسلمين، لكن المسلمون بحمد الله لهؤلاء بالمرصاد، سواء كان هؤلاء الجهال من المسلمين الذين يتكلمون فيما لا يحسنون أو من أعداء الإسلام الذين يلتقطون هذه الأقوال غير المحررة للطعن في نقل كتاب الله تعالى.

وهذا المنع يدل على الأمور التالية:

(١) البخاري عن معاوية.

١. **نقص اطلاع الكاتب على أصول النشر:**

وهذا ضعف علمي؛ لا ينبغي لمن كان يتميز ويتحلى به أن يتباهى بالعلم وبالتحرير، وأن يتكلم فيما لا يحسن من هذه المسائل، وأن يتعقب كتاب النشر الذي تلقته الأمة بالقبول وقرئ به القرآن لعصور طويلة.

ونقص اطلاع هذا المدعي يتضح بما سأنقله لك من كتاب المصباح؛ حتى يتبين أن جزمه بأن التكبير العام لم يأت إلا من كتاب الكامل خطأ، بل هذا التكبير مذكور في كتاب المصباح، فيجب أن يرجع عن دعواه أن الهذلي تفرد بذلك.

قال أبو الكرم في كتاب المصباح: "وروي عن ابن حبش وهو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري أنه كان يأخذ لسائر الروايات بالتكبير[١] وبالبسملة لسائر القراء، ويقول: لا أترك اتباع المصحف لأنه مكتوب بقلم القرآن في سائر السور فلا أترك التبرك بها[٢].

وبناء على جهله بذلك بنى القول بانفراد الهذلي بنقل التكبير العام.

فإذا لم ينفرد الهذلي بهذا – حيث إن هذا النص موجود في المصباح كذلك — سقطت دعواه بانفراد الهذلي.

وإنما بدأت به؛ لأنه على طريقة بعض المعاصرين ممن يدعون أنهم يتبعون الكتب.

٢. **تقويل الإمام ابن الجزري ما لم يقله:**

قال الإمام ابن الجزري: "وكان بعضهم يأخذ به في جميع سور القرآن وذكر الحافظ أبو العلاء الهمذاني، والهذلي، عن أبي الفضل الخزاعي، قال الهذلي: وعند الدينوري كذلك؛ يكبر في أول كل سورة لا يختص بالضحى وغيرها لجميع القراء. **قلت:** والدينوري هذا هو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري، إمام متقن ضابط، قال عنه الداني: متقدم في علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة، مأمون كما قدمنا عند ذكر وفاته في آخر إسناد قراءة أبي عمرو". اهـ

لاحظ أن ابن الجزري عزا التكبير العام للهذلي والهمذاني ولم يذكر كتبًا لهما، فقوّل هذا المدعي ابن الجزري ما لم

(١) نقل هذه الرواية ابن الجندي في البستان (٦٤/ أ) وعزاها إلى المصباح.

(٢) تحقيق: ا.د إبراهيم الدوسري فقرة: (١٥٢٦).

يقل وادعى أنه نسب هذا لغاية الهمذاني، ثم تعالم فقال ليس في غاية الهمذاني تكبير عام[1]، ومن ثم قصر نقل التكبير العام عن الهذلي، فهل للهمذاني كتب أخرى؟

نعم، قال في النشر:

"عن أُبي بن كعب عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: أنه كان إذا قرأ (قل أعوذ برب الناس) افتتح من الحمد ثم قرأ من البقرة إلى (وأولئك هم المفلحون) ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام. حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، إسناده حسن إلا أن الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزينبي خالفاً أبا طاهر بن أبي هاشم وغيره فروياه عن ابن سعوة عن خاله وهب بن زمعة عن أبيه زمعة عن ابن كثير وهو الصواب – والله أعلم –. وقد ساق الحافظ أبي العلاء الهمذاني طرقه في آخر مفرداته لابن كثير فقال: فيما أخبرنا الثقات مشافهة عن الشيخ التقى إبراهيم بن الفضل الواسطي أن الشيخ عبد الوهاب ابن علي أخبره عن الحافظ أبي العلاء". اهـ

فللهمذاني كتب أخرى منها (مفرداته)، وذكر له في غاية النهاية ترجمة (٩٤٥) عدة كتب.

فرد كلام ابن الجزري في عزو ذلك مع جهله بما في الكتب الأخرى للهمذاني، وبجهله بما في الطرق غير المذكورة من الكتب للهمذاني، وقد صدر منه في مواضع أخرى توهيمه لابن الجزري فالأمر سهل عليه.

فنقل ابن الجزري كاف، ونقل العلماء بعضهم عن بعض كاف، فعندما يقرر ابن الجزري أن الهمذاني روى التكبير العام – ولم يذكر أنه ذكر ذلك في الغاية – فقد اطلع على هذا: إما من كتاب، أو من أدائه على شيوخه، أو من طريق أدائي آخر.

٣. الطعن في الإمام الهذلي:

وبعد أن نفى التكبير العام عن الهمذاني أراد إسقاط الإمام الهذلي دون أن ينظر فيما يترتب على ذلك، من أن الهذلي له (١٣٤) إسنادًا في النشر، أي: حوالي سبعِ أسانيد النشر.

وابن الجزري الذي أشار إلى (أن الهذلي قد وقع له أوهام في أسانيده – وهو معذور–؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره). غاية النهاية (٢/ ٣٤٧)، هو نفسه الذي اختار أكبر عدد من أسانيد النشر من طريق الهذلي، فلم يضر الهذلي

(١) لعلي نبهت على هذا منذ أكثر من عشر سنين، ورددت على بعض التحريرات التي بنيت على ذلك.

ذلك، لأن في علم الرواية من الجائز أن تتكلم في راو لكن من الجائز في نفس الوقت أن تنتقي من روايته.

والإمام البخاري وغيره قد يتكلمون في راو من الرواة، ثم يسندون لهذا الراوي أسانيد منتقاة صحيحة، وهذا يسمى انتقاء، وهو معروف معلوم في علم الرواية.

فقد انتقى الإمام ابن الجزري من رواية الهذلي مع كلامه في أوهام للهذلي في الأسانيد، ثم تلقت الأمة هذا الانتقاء بالقبول، وقرئ به القرآن الذي تعهد الله تعالى بحفظه.

فكلام الباحث في الهذلي ضعف منه في علم الرواية، ولازمه الطعن في العديد من أسانيد النشر، ولا يهتم الباحث ولا يتأمل في هذا الضرر الذي يسببه لهذا العلم الشريف، بل ولدين الإسلام، والله المستعان.

فالإشكال أن ضعف القراء في علم الرواية وعدم تلقي ذلك العلم عن العلماء يحتاج إلى التنبيه، فقد تجد متصدرًا في علم القراءات، عالي الإسناد يقول قولًا يؤدي إلى الطعن في أحب العلوم إليه، أي: علم القراءات، ويلزم من قوله إشكالات عديدة، والحمد لله أن اطلاع الكفار على هذه المسائل نادر، وإلا لوجدوا فيه بغيتهم.

وقد طعن بعض الملحدين في حفظ كتاب الله بسبب مخطوط كان يتعلم فيه الصبية في اليمن، وهذا المخطوط عليه إرشاد أستاذهم بتصويب بعض ما أخطأوا فيه، فكيف إذا اطلع على طعن هذا المدعي في الإمام الهذلي.

ولو راجع هذا المدعي كتاب الشيخ عامر السيد عثمان – (فتح القدير) في التحريرات – سيجد أوجهًا كثيرة جدًا لا يُخرِّجها الشيخ عامر إلا من الكامل فقط، والمسلمون قرءوا بكل هذا لمئات السنين. فابن الجزري ينتقي من رواية الهذلي.

٤. الاضطراب في الأخذ بالاختيار في علم القراءات:

الأخذ بالاختيار في علم القراءات هو سبيل المؤمنين، فمن تردد فيه فهو ناكب عن طريق المؤمنين، وبعض المعاصرين يأخذون بالاختيار في مواضع ويردونه في مواضع أخرى، فعلى سبيل المثال: لا أعلم أحدًا من المعاصرين يرد اختيار خلف، ومع ذلك قد يرد اختيارات أخرى لخروج القراء عن طرقهم، والتكبير العام ليس اختيارًا من الدينوري فقط، بل هو أيضًا اختيارٌ من ابن الجزري؛ لأنه أثبته في الطيبة وأقرأ بمضمنها، وهو اختيار كل من بعد ابن الجزري، **وهم طائفتان:**

أ. طائفة قرؤوا بهذا التكبير، وحرروا على وجه التكبير العام، وهم الجمهور.

ب. طائفة قرؤوا بهذا التكبير، لكن تركوا التحريرات على هذا الوجه.

فلك أن تختار الأخذ به أو أن تتركه، لكن على أية حال لا تنكر اختيار الأخرين، فهم يعتبرونه اختيارًا صحيحًا وينسبونه إلى ابن حبش، وهم أئمة هذا الشأن، فابن حبش له أن يختار، بل أي قارئ له أن يختار بضوابط معينة إلى يوم القيامة كما نقل الإمام ابن الجزري عن أبي الفضل الرازي(١)، فإذا ثبت عنده التكبير في الختم عن أهل مكة، فأراد أن يختاره لسائر القراء كما ذكر هنا في المصباح فلا حرج في ذلك.

٥. حجة اتفاق الأداء:

زعم الباحث أن ابن الجزري لم يُقرئ بالتكبير العام، وهذا يخالف الأداء المنقول بالاتفاق، وهذا ضعف في مسألة التأصيل والتقعيد؛ لأن الأداء الذي وصل إلينا من شيوخنا يفيد أنه قد قرئ بالتكبير منذ زمن ابن الجزري إلى زماننا، والكتب التي بنيت على نقل أداء ابن الجزري وإقرائه متفقة على هذا، وأشهر من استدركوا على رواية ابن الجزري لم يمنعوا هذا التكبير مثل الإمامين الإزميري والمتولي؛ فقد ذكروا تحريرات على ذلك، وهذا حتم يفيد أنهم قرؤا بذلك عن شيوخهم.

ثم إن هذا إذا كان اختيارَ ابن حبش فاختيار ابن الجزري كذلك، واقراؤه بذلك ووصول ذلك إلينا أداءً متفق عليه، وأهم شيء في ذلك أنه وصل من خلال كل مدارس الإقراء، بل يحرر عليه المحررون في مدرستي المنصوري والإزميري، ولم تترك تحريرات التكبير إلا في كتاب (تنقيح فتح الكريم)، فهم أول من تركوه من باب أنه ذكرٌ اختياريٌ، وهذا ليس فيه إشكال.

قال الإمام ابن الجزري: "ثم العجب ممن ينكر التكبير بعد ثبوته عن النبي – صلّى الله عليه وسلم – وعن أصحابه والتابعين وغيرهم، ويجيز ما ينكر في صلوات غير ثابتة، وقد نص على استحباب صلاة التسبيح غير واحد من أئمة العلم: كابن المبارك، وغيره، مع أن أكثر الحفاظ لا يثبتون حديثها، فقال القاضي الحسين وصاحبا التهذيب والتتمة والروياني في أواخر كتاب الجنائز من كتاب البحر: "يستحب صلاة التسبيح للحديث الوارد، وذكرها أيضًا (صاحب المُنية في الفتاوى) من الحنفية، وقال صدر القضاة في شرحه (للجامع الصغير) في مسألة: ويكره التكرار وعد الآي وما روى من الأحاديث أن من قرأ في الصلاة الإخلاص كذا مرة ونحوه، فلم يصححها الثقات، أما صلاة التسبيح فقد أوردها الثقات، وهي صلاة مباركة، وفيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة، ورواها العباس وابنه وعبد الله بن

(١) النشر (١/ ٤٣).

عمرو.

قلت: وقد اختلف كلام النووي في استحبابها: فمنع في شرح (المهذب) و(التحقيق)، وقال في (تهذيب الأسماء واللغات) في الكلام على (سبح): وأما صلاة التسبيح المعروفة فسميت بذلك؛ لكثرة التسبيح فيها خلاف العادة في غيرها، وقد جاء فيها حديث حسن في كتاب الترمذي وغيره، وذكرها المحامَلي وصاحب التتمة وغيرهما من أصحابنا، وهي سنة حسنة". اهـ

والحمد لله أولا وآخرا

فهرس الأبحاث

الاطلاع على مناشط الأكاديمية

زوروا صفحة

https://www.facebook.com/profile.php?id=١٠٠٠٧٦٣٠٩٩٨٤٩٠٥&mibextid=ZbWKwL

تم بحمد الله

الناشر: أكاديمية فيض العلم

منظمو المؤتمر

























